دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: أهمية النظرية في علم النفس التجريبي
المصدر: مجلة علم النفس
الناشر: جماعة علم النفس التكاملى
المؤلف الرئيسي: ثاولس، روبرت
مؤلفين آخرين: سويف، مصطفى إسماعيل(مترجم)
المجلد/العدد: مج 6, ع 3
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 1951
الشهر: مايو / فبراير
الصفحات: 405 - 410
رقم MD: 524210
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EduSearch
مواضيع: علم النفس التجريبي ، النظريات العلمية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/524210

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

باب المجلات والدوريات

أهمية النظرية فى علم النفس التجريبى

بقلم روبرت ثاولس[1] Robert H. Thouless

تعتبر لغة النظريات إحدى الوسائل التى يستعين بها العلم فى اكتشافاته. ولكن هناك دائماً ذلك الخطر الماثل فى أنها قد تصبح الشغل الشاغل للباحث، فتصبح غاية بعد أن كانت وسيلة. فإذا أردنا أن نتحاشى ذلك كان علينا أن نتذكر دائماً أن قيمة النظرية السيكولوجية إنما تتمثل فى أنها توفر علينا الكثير من الجدل النظرى وتيسر لنا سبل التجريب. ذلك أن كثرة الجدل النظرى إنما يترتب على غموض أفكارنا الناجم من سوء استعمالنا للغة.

على أن خير طريق إلى استبعاد إمكانية قيام مثل هذا الجدل، هو أن نكون فى أذهاننا فكرة واضحة عن ما هى النظرية وما هدفها. وخلاصة القول أن النظرية العلمية طريقة من طرق الكلام يصحبها جهاز من القواعد التى ترمى إلى تمكيننا من فهم نوع من الوقائع والمؤازرة بينها. وتفصيل ذلك أن لكل علم جانباً يمكن تسميته بالجهاز الأولى Primary system على حد تعبير رمسى Ramsey[2] وفى حالة علم النفس يتضمن هذا الجهاز الخبرات وسلوك الكائنات. والنظرية السيكولوجية إن هى إلا جهاز ثانوى secondary system لإدخال النظام فى الجهاز الأولى وجعله قابلا لأن نفهمه ونسيطر عليه ونتنبأ بمستقبله. وتحتوى لغة الجهاز الثانوى على اصطلاحات (من قبيل « العادة » و « الاستهداف »...) لا تتضمنها اللغة التى تقتصر على محاولة وصف الجهاز الأولى. ولا تكفى كل لغة أيا كان نوعها لتحقيق مهمة الجهاز الثانوى، ذلك لأن خاصيته الأولى أن

(١) محاضرة ألقاها الكاتب فى الاجتماع السنوى لجمعية علم النفس البريطانية، فى أول أبريل سنة ١٩٥٠. ونشرت فى مجلة :
"The British Journal of Psychology", vol. xli, parts 1 &2 Sept 1950

(٢) "The Foundations of Mathematics", Ramsey, F. P., 1931, London

يقودنا إلى توقع ما عساه يحدث أو لا يحدث فى الجهاز الأولى ، أى أنه يمكننا من توقع حدوث وقائع معينة واستبعاد إمكانية حدوث وقائع أخرى . ومن الجدير بالذكر أن الجانب الاستبعادى للنظرية هو الطريق إلى اختبار مدى صدقها .

على أننا قد نصادف أكثر من لغة نظرية فى استطاعتها أن تقودنا إلى توقع نفس المجموعة من الوقائع . وعندئذ يلزمنا أن نحكم لكل منها بالصدق ، ولو أن إحداها قد تكون أكثر ملاءمة لحاجة الباحث لأنها أكثر تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد الفكرى من الأخريات ، وهو المبدأ الذى يقضى بأن نفسر الأحداث بافتراض أقل عدد ممكن من الأسباب.

على أن خصائص اللغة التى نستخدمها فى الجهاز الثانوى لا تكفى لأن تمدنا بكل ما نتنبأ به فى الجهاز الأولى . إنما تساهم معها فى أداء هذه المهمة مجموعة من القواعد (البديهيات أو المسلمات الرئيسية للعلم وقوانينه) التى تؤلف جزءاً من الجهاز الثانوى . وفى اعتقادى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن علم الفيزيقا ، وهو على درجة كبيرة من التقدم ، يعتمد فى تحديد تنبؤاته على لغته أكثر مما يعتمد على عدد من القواعد . إلا أن علم النفس من ناحية أخرى مضطر أن يعتمد على اللغة النظرية التى يختارها ، رغم تأخره إلى حد كبير إذا قيس بالفيزيقا ، وذلك لأنه لا يملك من المسلّمات والقوانين إلا النزر اليسير . وثمة بضع مسلّمات أو قوانين لاتزال فى دور الإعداد والاختبار لمعرفة مدى مطابقتها لما هو حادث فى الجهاز الأولى ، حتى يتقرر قبولها أو رفضها ، وهذه تسمى فروضاً hypotheses

ويجدر بنا ها هنا أن نؤكد أهمية هذه الحقيقة الهامة ، وهى أن الفرض المفيد حقا هو الفرض الذى يمكن اختبار بطلانه بالتجربة ، ذلك لأن بعض مؤلفى النظريات درجوا على أن يعتبروا من مزايا الفروض التى يقدمونها أنها تتفق وأى نوع من الوقائع . وهم يكسبون فروضهم هذه المرونة التى لا حد لها بطرق مختلفة . فأصحاب فرض « المنبه والاستجابة » يسارعون إلى التسليم « بمنبه داخلى » ما ، كلما ظهر أمامهم عنصر من عناصر السلوك لا يتسبب عن منبه ظاهر . كذلك أصحاب التحليل النفسى يكسبون نظرياتهم ومشتقاتها مرونة لا نهاية لها باستخدام فكرة « التعويض » استخداما لا ضابط له . فتراهم يضعون نظرية عما عساه يحدث فى موقف معين . فإذا وقع ما تنبأوا به فقد أثبت النظرية . وإذا لم يقع قيل إن هناك عملية تعويضية توجه السلوك فى اتجاه مضاد . ومن الجدير بالذكر أن النظرية التى

لا حد لمرونتها لا قيمة لها فى توجيه تنبؤاتنا .

ومن الأسباب التى تجعل النظرية غير قابلة لاختبار البطلان أن تكون غامضة مبهمة . وكثيراً ما نعثر بذلك النوع المبهم من النظريات الذى لا يقودنا إلى تنبؤات معينة بدلا من تنبؤات أخرى . أضرب مثلا لذلك هذه العبارة التى قرأتها فى أحد الكتيبات ، يقول المؤلف : « إن مجموعة الخواطر المنعزلة إذا ما تحررت طاقتها تصبح خواطر حركية ، فتكون لها القدرة على النفوذ فى الروح الفعال الأزلى القائم من وراء الكون » . وأمام هذه العبارة لا نكاد نجد أية ملاحظة يمكن القول بها لإثبات بطلانها ولا لإثبات صدقها ، وذلك لغموضها وإبهامها . على أن هذا الغموض الذى يحول دون اختبار البطلان كثيراً ما يظهر فى كتابات علماء النفس الأكاديميين أيضاً وخاصة عند ما يعالجون بعض الموضوعات مثل الأحكام الخلقية ، وتفرد الشخصية ، وبعض مشاكل علم النفس الاجتماعى وعلم النفس المرضى .

وثمة سبب ثالث يجعل النظرية غير قابلة لاختبار البطلان ، وذلك عند ما يمكننا أن نقرر ما هى الملاحظة التى إذا تحققت أبطلت النظرية ، وفى الوقت نفسه يتعذر علينا وضع هذه الملاحظة موضع الاختبار . ومن الأمثلة على هذا النوع من النظريات النظرية القائلة بأن نشاط الحيوان يصحبه (أو لا يصحبه) شعور .

فلنذكر دائماً كلما صادفتنا نظرية أن أهم شىء يلزمنا هو إلقاء السؤال التالى : ما هى الواقعة الممكنة التى إذا وقعت أبطلت النظرية ؟ فإذا لم يكن ثمة واقعة من هذا القبيل فالأحرى بنا أن نصون وقتنا عن الضياع فى الأخذ بها أو تفنيدها .

ولنفرض أن النظرية اجتازت هذا الاختبار بنجاح ، عندئذ يلزمنا أن ننظر فيما إذا كانت صادقة أم زائفة ؛ أى أن خطوتنا التالية هى أن نتبين هل يقع ما نتوقعه من ظواهر على ضوء هذه النظرية أم لا يقع . ولا يفوتنا هنا أن نبدى ملحوظة عن طبيعة مشاهدتنا للوقائع التى من شأنها أن تمكننا من إجراء اختبار البطلان على أى فرض علمى ؛ ومؤداها أنه ليس من الضرورى أن تكون هذه المشاهدة بسيطة. فقد تطرح أمامنا فروض قيِّمة لا يمكن اختبارها إلا على ضوء مشاهدة واسعة النطاق ، لعدة وقائع بالغة التعقد . مثال ذلك ، أنه لا توجد ملاحظة واحدة تستطيع أن تمكننا من اختبار بطلان الفرض الجشطلتى القائل بال isomorphism[1]

(١) أى تطابق بين نظام الدماغ والجهاز العصبى وبين عالم المدركات الخارجية .

أو الفرض الفرويدى القائل بتعليل أعراض الاضطرابات الذهنية بالكبت . إلا أن هذين الفرضين علميان بكل معانى الكلمة لأنهما يقبلان اختبار البطلان ولو أنه بفروض أن يكون معقداً تعقداً كبيراً . ولا جدال فى أن هناك مزايا كثيرة للعمل لا بد أبسط من ذلك بكثير إذ أن اختبارها لن يكلفنا عناء ولا مشقة ، ولكن هذا لا يعنى أن الفروض البسيطة أكثر خصوبة من الفروض المعقدة .

على أننا قد نضيع وقتنا هباء إذا نحن لم نفرق بين مشكلات اللغة ومشكلات الوقائع ، من استخدامنا لأية لغة نظرية . ومن الأمثلة الشائعة فى هذا الصدد تلك المشكلة الزائفة مشكلة حقيقة وجود العوامل التى يصل إلى القول بها الآخذون بمنهج التحليل العاملى . وهذه حالة خاصة لموقف عام يقفه الباحثون فى مختلف الميادين عند ما يتساءلون عن حقيقة وجود الموضوعات المشار إليها فى لغة العلم النظرية ؛ « هل الإلكترونات ذات وجود واقعى أم أنها مجرد نسيج منطقى ؟ » « هل الذاكرة وظيفة موحدة قائمة فى الذهن ؟ » هل للذهن نفسه وجود واقعى ؟ » . وفى اعتقادى أن وضع الأسئلة على هذه الصورة خطأ. لأن مهمتنا ليست النظر فى وجود شىء ما ، بل استخدام كلمة معينة والنظر فيما إذا كانت تؤدى دوراً مفيداً فى جهازنا النظرى ، أى تربط بين وقائع الجهاز الأولى .

ويلاحظ أن هذه المشكلة الزائفة تعترض سبيلنا بوجه خاص عندما نستخدم أسماء فى جهازنا الثانوى . فإننا عند ما نستخدم أسماء نميل إلى التساؤل عن حقيقة مسمياتها . ويرى بعض المتخصصين فى مناهج العلوم أن الطريق إلى تحاشى الوقوع فى هذه الزلة إنما يكون باستبعاد الأسماء من نظامنا النظرى . ويخيل إلى أن هذا الاتجاه ينطوى على شىء من التعسف ، ولا حاجة لنا به ، ولا فائدة ترجى منه . فأما أنه ينطوى على تعسف فذلك لأنه من العسير علينا أن نتكلم دون أن نستخدم أسماء . وأما أننا لا حاجة لنا به فذلك لأن الأسماء عناصر غير ضارة فى بناء جهازنا الثانوى إذا ثبتنا على مقاومة الميل إلى مناقشة وجود الموضوعات التى تشير إليها الأسماء . وأما أنه اتجاه لا خير فيه فذلك لأنه لا يستطيع بنفسه أن يحملنا على تحقيق الغاية المنشودة وهى استبعاد التورط فى مثل هذه المشكلة الزائفة ؛ إذ أننا نستطيع أن نثير هذه المشكلة نفسها من خلال استخدامنا لأجزاء الكلام الأخرى ، كالأفعال والصفات . فقد نستبعد كلمة « الذاكرة » ونستبدل بها كلمة « التذكر » . ومع ذلك فلن يكون فى هذا ما يمنعنا من النظر فيما إذا كان النشاط

المشار إليه بكلمة « تذكر » نشاطاً له وجود واقعى فعلا . إنما الشىء الوحيد الذى يمنعنا من هذا النقاش وأمثاله هو تصميمنا الواضح ، وعندئذ نستطيع أن نستخدم الأسماء دون أن نخشى الزلل .

على أننا نستطيع أن نواجه موقفنا من هذه المشكلة مواجهة مباشرة ، فنتساءل هل هناك فائدة من مناقشتنا لما إذا كان ثمة موضوعات ذات وجود واقعى تقوم وراء الأسماء التى نستخدمها فى جهازنا النظرى ؟ وماذا يمنع من أن تكون هذه المشكلة عظيمة الجدوى ؟ والجواب على ذلك ، هو أننا لا ننكر أن بعض الأسئلة التى تُلقى حول وجود المسميات تكون عظيمة الفائدة . كالسؤال عن واقعية الموضوعات التى يتحدث عنها مريض مصاب بالهذاء ، أو عن واقعية الصورة التى تكونها عدسة . ولكن السؤال عما إذا كان « العامل الذهنى » له وجود واقعى لا يدخل فى نطاق هذا النوع ، بل يدخل ضمن المشكلة الزائفة التى يثيرها الخلاف حول الواقعية والمثالية ، عندما يتساءل البعض قائلا « هل يوجد عالم فيزيقى فعلا ؟ » وإنما نحكم على هذه المشكلة بالزيف والبطلان لأنه ليس ثمة « اختلافات يمكن التحقق من صدقها » بين توقعاتنا إذا نحن أجبنا على هذا السؤال بالإثبات أو بالنفى . فنحن نرى من حولنا أشياء مادية . ونستطيع أن نتساءل : أنستطيع أن نلمسها إذا نحن لم نرها ؟ وهل تظل هذه الأشياء تؤثر فى الصورة الفوتوغرافية إذا لم يكن ثمة من ينظر إليها ؟ وهل ينتابها التغير فعلا إذا لم توضع تحت الملاحظة وهكذا وهكذا . . . ولا شك أننا نعرف الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولن يختلف على هذه الإجابة ذو النظرة المثالية الذاتية الذى ينكر واقعية الأشياء المادية ، والواقعى الذى يؤكد وجودها . أى أن هذه الأسئلة التى يمكن وضعها موضع الاختبار لا يمكن أن تحسم مشكلة حقيقة الوجود . وهذه هى الخاصية الأولى للمشكلة الزائفة ، أنها لا تحسمها حلول يمكن اختبار صدقها أو بطلانها .

ومن هذا القبيل مشكلة وجود « الذاكرة » أو وجود « العامل العقلى العام » أو « النفس » . وقد نستطيع أن نتساءل مثلا عما إذا كان العامل العقلى موروثاً وعما إذا كان متمركزاً فى أحد أجزاء المخ ونسترسل فى أسئلة أخرى من هذا القبيل ، فإن الإجابة عن هذه الأسئلة من شأنها أن تثرى مصطلح « العامل العقلى العام » ، ولكن مهما زدناه ثراء فإننا لن نستطيع أن نتكل إلى القول بأننا قد اكتشفنا أن لهذا العامل وجوداً واقعيا . إن العامل الذهنى العام فكرة كلية تشير إلى مجموعة

من الوقائع المعروفة وتربط بينها . وفى الإمكان دائماً أن نجد وقائع جديدة نضمها إلى مضمون هذه الفكرة ، ولكننا لن نجد واقعة واحدة جديدة ولا مجموعة من الوقائع تستطيع أن تحملنا على القول بأن موضوع هذه الفكرة الكلية قد تبين أخيراً أنه موجود وجوداً واقعيا .

تلخيص

مصطفى سويف